



وزير الخارجية يشارك في اجتماع الدورة (١٦٢) لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

مجموعة من القرارات الرامية إلى تعزيز العمل العربي المشترك في المجالات السياسية والاقتصادية والتنموية. ضم وفد مملكة البحرين في الاجتماع فوزية بنت عبدالله زينل سفيرة مملكة البحرين لدى جمهورية مصر العربية، المندوبة الدائمة لدى جامعة الدول العربية، والسفير أحمد محمد الطريفي رئيس قطاع الشؤون العربية والإفريقية، والوفد المرافق لوزير الخارجية.

كما بحث الوزراء القضايا السياسية الراهنة والتحديات التي تواجه الوطن العربي، في مقدمتها القضية الفلسطينية، والحرب على غزة، والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس، بالإضافة إلى الشؤون العربية والأمن القومي، والشؤون السياسية الدولية، والشؤون الاجتماعية وحقوق الانسان، والشؤون الاقتصادية، والشؤون القانونية. وفي ختام الاجتماع اعتمد الوزراء

جامعة الدول العربية. وقد ناقش الوزراء الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، بما في ذلك التوصيات المرفوعة من اجتماع وزراء المالية والاقتصاد العرب، والتوصيات المرفوعة من اجتماع كبار المسؤولين والمندوبين العامين، بالإضافة إلى التقارير التي أعدتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن القضايا المتعلقة بمسيرة التعاون العربي المشترك والأمن القومي.

شارك الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية في اجتماع الدورة (١٦٢) لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الذي عقد في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة أمس برئاسة الدكتور شايع محسن الزنداني وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية اليمنية، وبحضور أصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية العرب، والسيد أحمد ابوالغيظ الأمين العام

وزير الداخلية يؤكد تعزيز التعاون وتبادل الخبرات الأمنية مع الهند

بالعلاقات التاريخية والتميزة التي تجمع البلدين الصديقين، ومنها إلى أهمية تعزيز التعاون وتبادل الخبرات ذات الصلة بالعمل الأمني. وتم خلال اللقاء، بحث مجالات التعاون الأمني، وعدد من الموضوعات التي تسهم في تطوير العمل المشترك بين البلدين.

استقبل الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية، صباح أمس فينود كوربان جاكوب سفير جمهورية الهند لدى مملكة البحرين، بحضور الشيخ هشام بن عبدالرحمن آل خليفة وكيل وزارة الداخلية لشؤون الجنسية والجوازات والإقامة. وقد رحب الوزير بالسفير، مشيداً

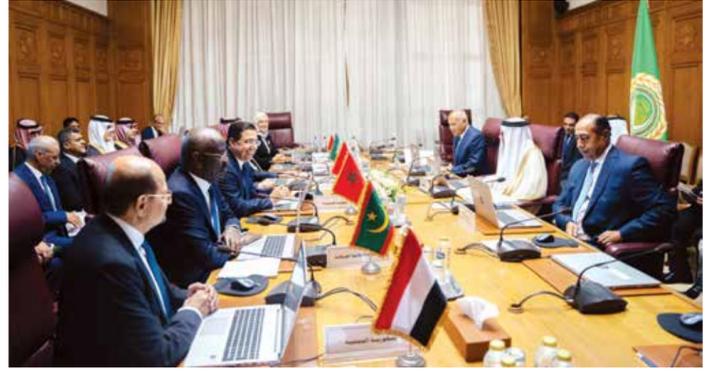
الزياني يشارك في اجتماع اللجنة الوزارية العربية المكلفة بالتحرك الدولي لمواجهة السياسات والإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس

القدس، ووكالة بيت مال القدس الشريف، النزاع التنفيذي للجنة ودعم كل ما تقوم به اللجنة من جهود. واتفقت اللجنة على تعزيز التحرك لدى المنظمات الإقليمية والدولية للاستمرار في توثيق الانتهاكات الإسرائيلية في القدس والأماكن المقدسة وخروقات إسرائيل للقانون الدولي والقانون الإنساني وميثاق الأمم المتحدة، وحشد موقف دولي فاعل ضد محاولات إسرائيل تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك والحرم القدسي الشريف.

وانتهك حرمة المقدسات الدينية، والتي تشكل خرقاً للقرارات الدولية ذات الصلة، من بينها قرارات مجلس الأمن الدولي. وصدر في ختام اجتماع اللجنة بيان دان فيه أعضاء اللجنة الانتهاكات الإسرائيلية للمقدسات باعتبارها خرقاً فاضحاً للقانون الدولي وتصعباً خطيراً، وكذبوا رفض وإدانة كل السياسات الإسرائيلية المستهدفة تغيير الهوية العربية الإسلامية والمسيحية للقدس ومقدساتها، والتي تخرق الوضع التاريخي والقانوني القائم فيها. وأكد الوزراء أهمية دور لجنة

شارك الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية في الاجتماع الثامن للجنة الوزارية العربية المكلفة بالتحرك الدولي لمواجهة السياسات والإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس، الذي عقد أمس في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، قبيل انعقاد أعمال الدورة العادية ١٦٢ لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، برئاسة الدكتور أيمن الصفدي نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية في المملكة الأردنية الهاشمية، ومشاركة السيد أبو الغيط

الجلالة والفضامة والسمو قادة الدول العربية الصادرة عن القمة العربية الثالثة والثلاثين التي استضافتها مملكة البحرين في مايو الماضي (قمة البحرين)، في المسائل والقضايا المتعلقة بتعزيز مسيرة التعاون العربي المشترك. شارك في الاجتماع، فوزية بنت عبدالله زينل سفيرة مملكة البحرين لدى جمهورية مصر العربية، والمندوبة الدائمة لدى جامعة الدول العربية، والسفير أحمد محمد الطريفي رئيس قطاع الشؤون العربية والإفريقية بوزارة الخارجية، والوفد المرافق لوزير الخارجية.



وزير الخارجية يترأس اجتماع هيئة متابعة تنفيذ قرارات قمة البحرين

ترأس الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية، أمس، اجتماع هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري التابعة لجامعة الدول العربية، والذي عقد في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، بحضور وزراء خارجية الدول الأعضاء في اللجنة، وبمشاركة أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية. وتم خلال الاجتماع مناقشة واستعراض الجهود التي قامت بها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لمتابعة تنفيذ قرارات أصحاب

الهيئة المتابعة لقرارات قمة البحرين. وأكد الوزير أهمية متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري التابعة لجامعة الدول العربية، والتي تهدف إلى تعزيز مسيرة التعاون العربي المشترك. شارك في الاجتماع، فوزية بنت عبدالله زينل سفيرة مملكة البحرين لدى جمهورية مصر العربية، والمندوبة الدائمة لدى جامعة الدول العربية، والسفير أحمد محمد الطريفي رئيس قطاع الشؤون العربية والإفريقية بوزارة الخارجية، والوفد المرافق لوزير الخارجية.

وزير شؤون البلديات يلتقي الدفعة التاسعة من برنامج رئيس الوزراء لتنمية الكوادر الحكومية

الكوادر الوطنية ركيزة أساسية للتنمية والتطوير نحو المستقبل



وتقديرهم لوزير شؤون البلديات والزراعة على حسن الاستقبال، وما قدمه من دعم وتشجيع وتحفيز للكوادر الوطنية، مؤكداً حرصهم على مواصلة العمل بذات العزم والجد والإخلاص لخدمة مملكة البحرين.

والزراعة والتحول الرقمي وتوظيف أهم التقنيات الحديثة في سبيل تقديم أفضل الخدمات بأعلى معايير الجودة. من جانبهم، أعرب منتسبو الدفعة التاسعة من برنامج رئيس مجلس الوزراء لتنمية الكوادر الحكومية، عن شكرهم

أكد المهندس وائل بن ناصر المبارك وزير شؤون البلديات والزراعة الدور المهم الذي يضطلع به برنامج رئيس مجلس الوزراء لتنمية الكوادر الحكومية، ودوره في عملية تأهيل وصقل الكوادر الوطنية لتميز إسهامها في مسيرة التنمية والبناء والتطوير ضمن مسارات العمل الحكومي، وخلق مزيد من الفرص الواعدة أمامهم، مشيراً إلى ما تحظى به الكوادر الوطنية من اهتمام دائم من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، إيماً بأهمية الاستثمار بالعنصر البشري باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية. جاء ذلك لدى لقاء وزير شؤون البلديات والزراعة منتسبي الدفعة التاسعة من برنامج رئيس مجلس الوزراء لتنمية

الكوادر الحكومية، حيث أكد حرص مملكة البحرين على دعم وتمكين الكوادر الوطنية باعتبارها رأس المال الحقيقي الذي من خلاله تتواصل عملية التنمية والتطوير نحو المستقبل، مشيداً في الوقت ذاته بما حققه أبناء البحرين من إنجازات وإسهامات نوعية تعكس ما يزرخه القطاع الحكومي من طاقات وطنية مبدعة تعمل بروح الفريق الواحد فريق البحرين. وخلال اللقاء، تم استعراض أهم المواضيع المتعلقة بقطاع الخدمات البلدية والزراعية والعمل على زيادة الإنتاج الغذائي والزراعي في مملكة البحرين، والخدمات التي تقدمها وزارة شؤون البلديات والزراعة كجزء من منظومة العمل الحكومي لتحقيق رؤية مملكة البحرين نحو المستقبل. كما استعرض الوزير أهم المشاريع التي تقوم بها وزارة شؤون البلديات

«شؤون الكهرباء» و«إدامة» توقعان إطار عمل حول الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة

وقّع وزير شؤون الكهرباء والماء ياسر بن إبراهيم حميدان، والشيخ عبدالله بن خليفة آل خليفة رئيس مجلس إدارة العقاري «إدامة»، إطار عمل في مجالات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ويشمل إطار العمل الموقع بين الطرفين تقديم وزارة شؤون الكهرباء والماء الدعم الفني والمعنوي لشركة «إدامة» حول تطبيقات دمج حلول الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المنشآت والمباني التابعة للشركة. وبهذه المناسبة، أكد ياسر بن إبراهيم حميدان وزير شؤون الكهرباء والماء أن إطار العمل يأتي ضمن مساعي وزارة شؤون الكهرباء والماء لتنفيذ الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة والخطة الوطنية للطاقة المتجددة لمملكة البحرين، كما أنه يعكس رغبة شركة البحرين للاستثمار العقاري «إدامة» في الاستفادة من الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة الطاقة وذلك ضمن الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الاستدامة في مصادر الطاقة. وأضاف: «تأتي توجهات

شركة البحرين للاستثمار العقاري «إدامة»، بالاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة وتعزيز مفهوم الاقتصاد الأخضر، وذلك بما يتماشى مع جهود المملكة الهادفة إلى خفض الانبعاثات بنسبة ٣٠% بحلول عام ٢٠٣٥، والوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٦٠. يشار إلى أن الخطة الوطنية للطاقة المتجددة ستؤدي إلى إسهام موارد الطاقة المتجددة في المزيج الكلي للطاقة بنسبة ٥٥% بحلول عام ٢٠٢٥ وترتفع هذه النسبة إلى ٢٠% بحلول عام ٢٠٣٥، كما تهدف الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة إلى التزام «إدامة» بالتوجهات الوطنية الرامية إلى توظيف

مجلس إدارة شركة البحرين للتطوير الزراعي يعقد اجتماعه الدوري

وأكد أن القطاع الزراعي في مملكة البحرين يعدّ من القطاعات الغنية بالفرص، وأن الكوادر الوطنية العاملة في هذا المجال تملك الكفاءة والمهارات اللازمة لتوظيف الأساليب الحديثة في مجال الإنتاج الزراعي، وهذا ما يعزز من تحقيق الأهداف والتطلعات المنشودة، منوهاً إلى أن الشركة ماضية في تنفيذ خطتها التشغيلية وفقاً للاستراتيجية المرسومة، والتي كان آخرها افتتاح المرحلة الأولى من مشروع العمليات الإنتاجية في مشاريع الزراعة من غير تربة. وخلال الاجتماع أطلع مجلس الإدارة على مستجدات تنفيذ مشاريع الشركة الحالية بالتعاون مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى آخر تطورات إعداد الخطط والمبادرات المستقبلية التي من المقرر أن تعمل الشركة على تنفيذها.

بمناسبة تعيينه رئيساً تنفيذياً للشركة، باعتباره أحد الكوادر الوطنية التي تمتلك كفاءة وخبرات مكثبة من مناصب قيادية متعددة خلال مسيرته المهنية التي تمتد لأكثر من ١٤ عاماً في القطاع.

استدامته، وصولاً إلى تحقيق الأهداف المنشودة في ملف الأمن الغذائي للمملكة. وخلال الاجتماع، رحب رئيس مجلس إدارة شركة البحرين للتطوير الزراعي بالمهندس عبدالعزيز يوسف سالمين

عقد مجلس إدارة شركة البحرين للتطوير الزراعي (غراس) اجتماعه الدوري برئاسة المهندس وائل بن ناصر المبارك وزير شؤون البلديات والزراعة رئيس مجلس الإدارة. في مستهل الاجتماع، أكد المبارك ما توليه مملكة البحرين من اهتمام كبير لمواصلة تبني المبادرات التي تعزز الأمن الغذائي تنفيذاً لتوجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وبمتابعة حثيئة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، إذ يتم الحرص على دعم المشاريع والبرامج في مختلف مجالات التنمية الزراعية من خلال الاستثمار الأمثل في التكنولوجيا الحديثة والابتكار على النحو الذي يعزز من الإنتاج المحلي ويضمن

مصادر الطاقة المتجددة بما يحقق استدامة الموارد وتحقيق الاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة وتعزيز مفهوم الاقتصاد الأخضر، وذلك بما يتماشى مع جهود المملكة الهادفة إلى خفض الانبعاثات بنسبة ٣٠% بحلول عام ٢٠٣٥، والوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٦٠. يشار إلى أن الخطة الوطنية للطاقة المتجددة ستؤدي إلى إسهام موارد الطاقة المتجددة في المزيج الكلي للطاقة بنسبة ٥٥% بحلول عام ٢٠٢٥ وترتفع هذه النسبة إلى ٢٠% بحلول عام ٢٠٣٥، كما تهدف الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة إلى التزام «إدامة» بالتوجهات الوطنية الرامية إلى توظيف

مصادر الطاقة المتجددة بما يحقق استدامة الموارد وتحقيق الاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة وتعزيز مفهوم الاقتصاد الأخضر، وذلك بما يتماشى مع جهود المملكة الهادفة إلى خفض الانبعاثات بنسبة ٣٠% بحلول عام ٢٠٣٥، والوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٦٠. يشار إلى أن الخطة الوطنية للطاقة المتجددة ستؤدي إلى إسهام موارد الطاقة المتجددة في المزيج الكلي للطاقة بنسبة ٥٥% بحلول عام ٢٠٢٥ وترتفع هذه النسبة إلى ٢٠% بحلول عام ٢٠٣٥، كما تهدف الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة إلى التزام «إدامة» بالتوجهات الوطنية الرامية إلى توظيف